

Distr.
GENERAL

S/1999/237
4 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - قام مجلس الأمن، استناداً إلى تقريرَي المؤرخين ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (S/1998/1176) و ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/20)، باتخاذ القرار ١١٢٠ (١٩٩٩) في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وطلب إليَّ المجلس بموجب الفقرة ٣ من ذلك القرار أن أبقى المجلس على علم وثيق بالحالة في سيراليون وأن أقدم بحلول ٥ آذار/ مارس ١٩٩٩ تقريراً آخر إلى المجلس يتضمن توصيات بشأن نشر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون في المستقبل وتنفيذ ولايتها. وهذا التقرير مقدم عملاً بذلك الطلب.

ثانياً - التطورات العسكرية والأمنية

هجوم المتمردين على فريتاون والآثار المترتبة عليه

٢ - حسبما ورد في تقريرَي المؤرخ ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (انظر S/1999/20، الفقرة ١٠)، قام متمرّدون ينتمون إلى المجلس الثوري للقوات المسلحة والجهة المتحدة الثورية بمهاجمة فريتاون في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وهاجم المتمرّدون المدينة من ناحية الشرق وتوغّلوا حتى وسط المدينة، وسيطروا عليه لمدة أربعة أيام قبل أن يضطروا إلى الانسحاب نتيجة هجوم مضاد. وأسفر القتال عن مقتل ما بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ شخص، بمن فيهم مقاتلو المتمردين والجنود التابعين لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفريق الرصد التابع لتلك الجماعة وأفراد ميليشيا قوة الدفاع المدني الذين كانوا يدافعون عن العاصمة، وأعداد كبيرة من السكان المدنيين. وقام المتمرّدون بالتمثيل بجثث الكثيرين من المدنيين. كما تشرد حوالي ١٥٠ ٠٠٠ شخص في فريتاون وما حولها، وأحرق المتمرّدون عدداً كبيراً من المباني العامة والمنازل. ويرد سرد أوفى للفضائع في الفرع الرابع أدناه.

٣ - وبعد قتال مرير، تمكنت قوات فريق المراقبين العسكريين المتمركزين في الجزء الغربي من فريتاون، بمساعدة تعزيزات من قاعدة فريق المراقبين العسكريين الأساسية في لونغبي، من طرد المتمردين واستعادة السيطرة على المدينة. غير أن من المعتقد أن عدة آلاف من المتمردين ما زالوا في جبال شبه الجزيرة المحيطة بفريتاون بالرغم من جهود فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقوات الدفاع المدني لإجراء حوار معهم. كما أن من المعتقد أن أعدادا غير معروفة من المتمردين ربما قد تسلمت إلى داخل المدينة وبقت هناك مستعدة لشن هجمات أخرى. وبالتالي ما زالت الحالة الأمنية في فريتاون تعتبر متفجرة، رغم مظاهر التحسن الأخيرة. وفي ٢٤ شباط/فبراير نجح فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في طرد المتمردين من ووترلو، ولكن المتمردين ما زالوا في وضع يمكنهم من قطع الطريق الرئيسي المؤدي من فريتاون إلى بو وكينياما.

٤ - ومن المعتقد أن المتمردين يسيطرون الآن على أنحاء كثيرة من شمال البلد، رغم أن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نجح إلى حد ما في منازعتهم السيطرة حول لونسار، وبورت لوكو، وكامبيا، ويحتفظ بالسيطرة على كابالا وبومبونا في الجنوب، وصد فريق المراقبين العسكريين عدة هجمات قام بها المتمردون على كينياما. وما زالت الحالة حول بو، وهي ثاني أكبر مدينة في سيراليون، هادئة ولكن متوترة. وتردد أن قوات المتمردين تعتمد على بعض المرتزقة الأجانب، ومنهم أوروبيون وليبريون، وأنها تتلقى أسلحة من خارج البلد.

٥ - وخلال الأزمة، التي بدأت في منتصف كانون الأول/ديسمبر، تلقى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعزيزات قوامها عدة آلاف من نيجيريا وغانا وغينيا ومالي. غير أن الشكوك تحوم حول مستقبل فريق المراقبين العسكريين في سيراليون في الأجل الأطول على ضوء التصريحات التي أدلى بها المرشحون في الانتخابات النيجيرية. وقد ظلت مساهمة نيجيريا في فريق المراقبين العسكريين رئيسية لدرجة أن الجدوى العسكرية للفريق يمكن أن تصبح مهددة إذا ما خفضت هذه المساهمة. ورغم أن الجهود المبذولة لإنشاء جيش سيراليون تستحق المزيد من الدعم، فليس من المرجح أن يمكن لذلك الجيش تحمل العبء وحده، على الأقل في المستقبل المنظور.

٦ - وقامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون بإجلاء جميع أفرادها الدوليين، وكثير من مركباتها ومعظم معداتها قبل هجوم ٦ كانون الثاني/يناير مباشرة، مثلما فعلت وكالات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات والعديد من المنظمات غير الحكومية الممثلة في سيراليون. وأعقب الانتقال تخفيض كبير في عدد الأفراد، لا سيما أفراد الشرطة العسكرية والمدنية. وسيظل بقية الأفراد في كوناكري، إلى أن تعتبر الحالة الأمنية مرضية. وقام ممثلي الخاص، فرانسيس ج. أوكيلو، وعدد من موظفيه العسكريين والمدنيين، بمن في ذلك كبير المراقبين العسكريين، العميد سبهاش جوشي (الهند)، بزيارات قصيرة إلى فريتاون لدراسة الحالة بصورة مباشرة والبقاء على اتصال مع حكومة سيراليون ومع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وكذلك مع المجتمع المدني. وفي آذار/مارس، إثر تحسن الحالة الأمنية، تقرر السماح بعودة عدد محدود من أفراد الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. وسيستمر استعراض الحالة الأمنية عن كثب.

نزع السلاح والتسريح

٧ - في أعقاب الهجوم الذي شنته المتمرّدون في كانون الأول/ ديسمبر وكانون الثاني/يناير، نقلت الحكومة الجنود السابقين الذين كانوا في معسكر نزع السلاح والتسريح في لونغي إلى فريتاون. ويبدو أن غالبيتهم إما انضموا إلى المتمرّدين أو اختفوا بينما قضى البعض نحبّه أثناء هجوم المتمرّدين على فريتاون. وفي ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ عقدت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج اجتماعاً طارئاً لبحث الحالة المتعلقة بالمقاتلين السابقين. وصرّح نائب الرئيس أثناء الاجتماع أنّه لا يوجد تغيير في سياسة الحكومة بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. واعتباراً من شباط/فبراير ١٩٩٩، قام حوالي ١٠٠٠ من بين المقاتلين السابقين البالغ عددهم ٣٠٠٠ مقاتل كانوا أصلاً في مركز التسريح القائم في لونغي بتسليم أنفسهم إلى فريق المراقبين العسكريين ووضعوا الآن بصفة مؤقتة في فريتاون. وتقرر في الاجتماع إيواء هؤلاء المقاتلين السابقين والعناية بهم على حدة. ورحّب الاجتماع بالعرض المقدم من إدارة التنمية الدولية التابعة لحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لتقديم الأغذية والعلاج الطبي للمقاتلين السابقين ضمن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمساعدة في تحسين ظروف الأمن في المعسكر. كما قامت إدارة التنمية الدولية بتقديم الأغذية في حامية لونغي إلى ٦٠٠ من معالي المقاتلين السابقين الذين يشملهم البرنامج. ووافق الاجتماع أيضاً على نقل المقاتلين السابقين إلى لونغي بعد تحسين الحالة الأمنية تحسّناً شاملاً.

٨ - وتجدر ملاحظة أن طبيبين متبقيين لدى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون قدما المساعدة الطبية إلى بعض الجنود السابقين ضمن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولقيت هذه الإيماة الإنسانية التقدير من الحكومة وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجنود السابقين ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومن الجمهور.

الشرطة المدنية

٩ - كما ورد في تقارير السابقة، قامت الشرطة المدنية التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون قبيل الهجوم الذي قام به المتمرّدون على فريتاون بنطاق واسع من الأنشطة بهدف إعادة تأسيس قوة الشرطة في سيراليون. وأثناء هجوم المتمرّدين على فريتاون، قتل أكثر من ٢٠٠ من رجال الشرطة وأفراد عائلاتهم وخربت معدات الشرطة ودمرت هياكلها الأساسية، بما في ذلك مقر إدارة التحقيقات الجنائية وجميع ملفاتها وسجلاتها ووثائقها. كما اقتحم سجن طريق بادياما وفر جميع المسجونين فيه، وهو وضع يشكّل تهديداً خطيراً للأمن. وقد أضر ذلك بدرجة بالغة بالجهود التي تبذلها الحكومة لحفظ الأمن والنظام في المدينة. ونتيجة لذلك، ستتطلب خطط الحكومة لإعادة تنظيم قوة الشرطة من جديد مساعدة خارجية ضخمة.

ثالثاً - التطورات السياسية

أنشطة حكومة سيراليون

١٠ - واصلت حكومة سيراليون صقل سياستها فيما يتعلق بالمفاوضات مع المتمردين، واتخاذ مبادرات وفقاً لذلك. ففي ٧ كانون الثاني/يناير، اجتمع الرئيس أحمد تيجان كبه بالعريف فوداي سانكوه، قائد الجبهة المتحدة الثورية، في محاولة لترتيب وقف إطلاق النار. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أصدر الرئيس بيانا يعيد تأكيد استعداداته لانتهاج طريق الحوار السياسي، ويكرر العرض الذي قدمه بالعفو على المتمردين.

١١ - وفي ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩، أدلى الرئيس أحمد تيجان كبه ببيان إذاعي أشار فيه مرة أخرى إلى استعداداته للدخول في حوار مع قادة المتمردين، والسماح لفوداي سانكوه بالاجتماع مع قادة الجبهة المتحدة الثورية الآخرين، شريطة أن تقبل الجبهة شرعية الحكومة. وذكر الرئيس أن اتفاق أبيجان للسلام المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (S/1996/1034) يمكن أن يستخدم كإطار مرجعي لهذا الحوار.

١٢ - وفي ٢١ شباط/فبراير، تحدث الرئيس كبه إلى شعب سيراليون في خطاب إذاعي بُث في كافة أنحاء البلد، دعا فيه مجلس الأمن، ولا سيما أعضائه الدائمين، إلى "تسليط الضغوط" على الدول والأفراد الذين لا يزالون "يقومون بتوريد الأسلحة والسوقيات التي تستخدم لقتل" مواطني سيراليون. وذكر الرئيس كبه أنه "لم يعد يكفي" أن يدين مجلس الأمن أنشطة المتمردين ولكن يتعين أن ينظر في إمكانية اتخاذ مزيد من الإجراءات، "دون استبعاد التهديد باستخدام القوة" ضد المتمردين بغية إنفاذ طلبات المجلس السابقة بوقف جميع أعمال العنف والسعي إلى إجراء حوار حقيقي لاستعادة السلام والاستقرار الدائمين في سيراليون. وأعاد الرئيس كبه أيضاً تأكيد عزم حكومته على الدفاع عن إقليم سيراليون. وقد عمم خطاب الرئيس كبه كوثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/1999/186).

١٣ - وفي ٢٥ شباط/فبراير، أعاد وزير الإعلام والاتصالات والسياحة والثقافة تأكيد التزام الحكومة بالحوار مع المتمردين، وشدد على الأهمية الحاسمة لاستطلاع آراء ومقترحات المجتمع المدني، وأعرب عن استعداد الحكومة لاستعراض اتفاق أبيجان للسلام في ضوء الحالة السائدة.

١٤ - وفي ٢٨ شباط/فبراير، أدلى الرئيس كبه مرة أخرى بخطاب إذاعي إلى الشعب وافق فيه على أنه بإمكان فوداي سانكوه وأعضاء الجبهة المتحدة الثورية عقد مشاوراتهم الداخلية في لومي (توغو) أو باماكو (مالي). وشدد على أن قائد الجبهة ينبغي أن يعاد إلى فريتاون، في أعقاب هذه المشاورات، لمواصلة استئناف الحكم الصادر بإدانتته بارتكابه الخيانة العظمى وجرائم أخرى متصلة بها (انظر S/1998/1176، الفقرة ٤). ودعا الرئيس أيضاً المتمردين إلى الإفراج فوراً عن جميع المدنيين الذين يحتجزونهم، بمن فيهم الأطفال والنساء الذين اختطفوهم أثناء الهجوم الأخير على فريتاون.

أنشطة الأمم المتحدة

١٥ - في أعقاب هجوم المتمردين، شرع ممثلي الخاص أو شارك، بالتشاور الوثيق مع حكومة سيراليون وحكومات عدد من البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سلسلة من الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تعزيز فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واستهل في الوقت ذاته حواراً مع المتمردين. وفي أعقاب المساعي التي بادرت بها حكومتا توغو، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية، وجبهة كوت ديفوار، زار ممثلي الخاص أبوجا ولومي وأكرا في أواخر كانون الثاني/يناير بغية المساعدة في تنسيق تصدي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للأزمة.

١٦ - وتوجت هذه الأنشطة الدبلوماسية باجتماع رؤساء دول البلدان الثلاثة المساهمة بقوات في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية، وهي غانا وغينيا ونيجيريا، وذلك في كوناكري في ٢٩ كانون الثاني/يناير. وفي ذلك الاجتماع اتفق الرئيس رولينغز، والرئيس كونتي، والرئيس أبو بكر على ضرورة عقد اجتماع قمة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا معني بسيراليون، يقوم في أعقابها ممثلو اللجنة السادسة المعنية بسيراليون التابعة للجماعة الاقتصادية بزيارة إلى نيويورك لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن. وتتألف اللجنة السادسة المعنية بسيراليون من هؤلاء البلدان الثلاثة، فضلاً عن توغو وكوت ديفوار وليبريا. وأعطى رؤساء الدول الثلاثة أيضاً تعليمات إلى وزراء خارجيتهم بوضع استراتيجية لاتباع النهج ذي المسارين المبين في الفقرة ١٥ أعلاه.

١٧ - وفي أعقاب زيارة إلى فريتاون من ١٢ إلى ١٦ شباط/فبراير لإجراء مشاورات مع الحكومة، التقى ممثلي الخاص بممثلي الجبهة المتحدة الثورية في أبيجان في ٢١ شباط/فبراير، للتأكد من التزام الجبهة بالحوار وبعملية السلام، ولمناقشة أفضل طريقة للتعجيل بالمشاورات الداخلية للجبهة في أعقاب عرض الحوار المقدم من الرئيس كبه. وتناولت هذه المناقشات أيضاً عدداً من المسائل، منها مكان انعقاد المشاورات الداخلية للجبهة، وشكلها ومدتها؛ ووقف إطلاق النار؛ واحترام حقوق الإنسان؛ وتقديم المساعدة الإنسانية. وتقوم حكومة سيراليون وغيرها من أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الآن باستعراض نتائج هذه المناقشات الأولية. وفي حالة التوصل إلى اتفاق بشأن مكان لإجراء المحادثات خارج سيراليون، سيكون من الضروري القيام، بصورة مؤقتة، برفع الحظر المفروض على سفر قادة الجبهة بموجب قرار مجلس الأمن ١١٢٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

العلاقات بين سيراليون وليبريا

١٨ - رداً على الادعاءات المتكررة التي مفادها أن حكومة ليبيريا تدعم المتمردين في سيراليون (انظر S/1999/20، الفقرتان ١٤ و ١٥)، أصدرت حكومة ليبيريا بياناً بشأن الصراع في سيراليون، عُمم بوصفه الوثيقة S/1999/193. وفي هذا البيان، أكدت حكومة ليبيريا مرة أخرى اعترافها بحكومة الرئيس أحمد تيجان كبه بوصفها الحكومة الشرعية لسيراليون. وبينت كذلك أنها لا تدعم ولن تدعم أي محاولة لزعزعة استقرار جمهورية سيراليون أو أي بلد آخر ولن تكون طرفاً في أي محاولة من هذا القبيل.

١٩ - وأعلنت حكومة ليبيريا في بيانها أيضا أنها شرعت في بذل جهد لإعادة الليبريين الذين يقاتلون في سيراليون إلى الوطن والعفو عنهم، وطلبت من الأمم المتحدة أن تقوم، على وجه الاستعجال، بمساعدة حكومتي سيراليون وليبيريا في التعرف على الليبريين الذين يقاتلون في سيراليون وتسجيلهم وتجهيز أوراقهم بغية تنظيم إعادتهم إلى وطنهم. وفي ضوء الادعاءات المتكررة المتعلقة بشحن الأسلحة بصورة غير قانونية إلى المتمردين، جددت حكومة ليبيريا أيضا طلبها إلى مجلس الأمن ليوافق على نشر مراقبين تابعين للأمم المتحدة مع قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الحدود بين ليبيريا وسيراليون.

رابعاً - حقوق الإنسان

٢٠ - في أواخر كانون الثاني/يناير ومطلع شباط/فبراير، قام موظفو حقوق الإنسان التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون بزيارة فريتاون لإجراء تقييم للحالة هناك. وقد تنقل فريق التقييم على نطاق واسع في المدينة وأجرى مقابلات مع العديد من الأشخاص، بمن فيهم ضحايا التشويه وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان. وشهد أعضاء الفريق أنفسهم وقوع انتهاكات أثناء زيارتهم. كما واصل موظفو حقوق الإنسان التابعين للبعثة رصد الحالة في باقي أنحاء البلد واضطلعوا بمجموعة من أنشطة المساعدة التقنية.

٢١ - وتبين للفريق أن المسؤولية النهائية عن القتال، وعن معظم الإصابات بين المدنيين وعن حالة الطوارئ الإنسانية المتصلة بذلك في فريتاون تقع على قوات المتمردين. وبالرغم من أن من المتعذر الإفادة عن العدد الحقيقي للإصابات بين المدنيين على وجه الدقة، فإن معظم تقديرات رقم الإصابات الإجمالي تتراوح بين ٣ ٠٠٠ و ٥ ٠٠٠ إصابة، بما في ذلك مقاتلي المتمردين وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومقاتلي قوات الدفاع المدني. ويخشى أن يكون ٢ ٠٠٠ على الأقل من القتلى هم من سكان فريتاون المدنيين. وقد قتل عدد كبير من المدنيين عندما كان المتمرّدون يستخدمونهم كدروع بشرية أثناء القتال، أو لأنهم رفضوا الخروج إلى الشوارع للتظاهر تأييداً للمتمردين. وقتل الكثيرون منهم عندما كانوا يحاولون حماية أفراد أسرهم من القتل أو الاغتصاب، أو عندما كانوا يحاولون حماية ممتلكاتهم من النهب والتدمير.

٢٢ - وكانت معظم أعمال القتل على ما يبدو عشوائية، وقد قام بها المقاتلون من الأطفال أو المتمردين تحت تأثير المخدرات أو الكحول. بيد أن هناك أدلة تفيد بأن بعض جرائم القتل كانت كذلك هادفة، بما فيها، على ما ذكر، قتل ٢٠٠ من أفراد الشرطة. وقد قتل المحامي العام أثناء القتال، وكذلك الوزير المقيم لشؤون الشمال وأحد مستشاري الرئيس كبه، واثنان من الصحفيين على الأقل. ومن الضحايا الآخرين الذين استهدفوا عن عمد على ما يبدو كبار موظفي اللجنة الوطنية السيراليونية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومجلس الكنائس واللجنة الوطنية للإصلاح والإعمار وإعادة الإدماج، بالإضافة إلى مواطنين نيجيريين.

٢٣ - وأشارت المصادر الطبية التي أجرى فريق تقييم حقوق الإنسان مقابلات معها، أنه تم علاج مئات من المدنيين من بتر الأطراف أو من أشكال أخرى من التشويه، بمن فيهم حوالي ٧٠ شخصا في مستشفى كونوت وحده. ويخشى أن يكون المئات من ضحايا التشويه الآخرين لم يبقوا على قيد الحياة لطلب العلاج. ويشمل ضحايا البتر والتشويه الرجال والنساء والأطفال الذين يبلغ بعضهم ست سنوات من العمر. وكان البتر يجري عادة بالمناجل أو الفؤوس. وأثناء شباط/فبراير، حدث انخفاض حاد فيما أبلغ عنه من حوادث التشويه التي قام بها عناصر المتمردين في المناطق التي يقيمون فيها.

٢٤ - وكان هناك تقارير تفيد بشيوع الاغتصاب وغيره من أشكال الإيذاء الجنسي من جانب عناصر المتمردين في فريتاون وماكيني. ففي فريتاون، أبلغ شهود عيان عن قيام المتمردين بعمليات اغتصاب جماعية وحشية للشابات والفتيات اللاتي تم تجميعهن لهذا الغرض الشائن. وتم، بحسب التقارير، اختطاف عدد كبير من ضحايا الاغتصاب فيما بعد أو تشويههن أو قتلهن.

٢٥ - وكان عدد كبير من مقاتلي المتمردين من الأطفال. ووردت تقارير عن أعمال قتل وجرح قام بها صبية يبلغون ٨ سنوات أو ١١ سنة من العمر.

٢٦ - وقام المتمرّدون باختطاف عدد كبير لم يمكن التحقق منه من الأشخاص في فريتاون والأماكن الأخرى التي قاموا بمهاجمتها. وفي منتصف شباط/فبراير، ذكرت وكالات رعاية الطفل أن نحو ٢٠٠٠ طفلا يعتبرون من المفقودين في فريتاون وحدها منذ ٦ كانون الثاني/يناير. وذكر موظفو الوكالات أنهم شاهدوا قيام المتمردين باختطاف نحو ٣٠٠ من هؤلاء الأطفال. وذكر الهاربون أن الصبية المختطفين يتم اختيارهم للتدريب كمقاتلين، أو لاستخدامهم كحمالين. وكانت النساء والفتيات يؤخذن لأغراض جنسية، أو لطهي الطعام. وتم أيضا اختطاف عدد صغير من الشخصيات السيراليونية البارزة ومن الأجانب، بمن فيهم أسقف فريتاون للروم الكاثوليك. وكان من بين المختطفين الأجانب العديد من العمال الهنود والراهبات من الروم الكاثوليك اللاتي ينتمين للجنسية الهندية أو الكينية، وصحفي إسباني وآخر فرنسي. وبالرغم من أن بعضهم تمكن من الفرار، فقد قتل ٨ مختطفين على الأقل وأصيب اثنان منهم بجراح خطيرة. ولا يزال المتمرّدون يحتجزون أفراد بعثة الروم الكاثوليك المختطفين في ماكيني وكامبيا.

٢٧ - كما كانت قوات المتمردين مسؤولة عن التدمير المتعمد الواسع النطاق لممتلكات المدنيين والمرافق العامة في فريتاون وغيرها من المواقع، مثل ماكيني وكامبيا. وفي قلب فريتاون، تم تدمير ٢٠ في المائة من مجموع المنازل، وتم تدمير نحو ٩٠ في المائة منها في الضواحي الشرقية للمدينة. وتم تدمير بعض المرافق العامة بشكل متعمد على ما يبدو، بما في ذلك مراكز الشرطة وسجن طريق بادمبا، والسفارة النيجيرية ومقر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون. كما تم استهداف أماكن إقامة الناشطين في مجال حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين والموظفين الحكوميين، فضلا عن الكنائس والمساجد والمستشفيات.

٢٨ - وأبلغ شهود عيان أجرى فريق التقييم مقابلات معهم عن قيام الجنود التابعين لفريق المراقبين العسكريين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإعدام من ادعي بأنهم من المتمردين أو المتعاطفين معهم بإجراءات موجزة. ووردت تقارير متواصلة عن وقوع إعدامات في مختلف أنحاء فريتاون، تم بعضها أحيانا بعد استجواب سريع. وكان من بين الضحايا الذين ادعي بإعدامهم بإجراءات موجزة صبي يبلغ ثمانية أعوام من العمر قبض عليه وفي حوزته مسدس. وشهد أعضاء فريق التقييم حالة إعدام في مستشفى كونوت يوم ٣ شباط/فبراير قام بها رجال يرتدون زي فريق المراقبين العسكريين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما أن أفرادا ينتمون إلى قوات الدفاع المدني متهمون أيضا بإساءة معاملة المدنيين أثناء الأزمة في فريتاون. كما أبلغ عن أن الطائرات النفاثة التابعة لفريق المراقبين العسكريين التي هاجمت فريتاون أثناء القتال قد تسببت في وقوع ضحايا بين المدنيين. كما قام جنود تابعون لفريق المراقبين العسكريين باحتجاز الموظفين الوطنيين في عدد من المنظمات غير الحكومية الإنسانية ولجنة الصليب الأحمر الدولية وأساءوا معاملتهم، متهمين إياهم دون أي دليل على ما يبدو بكونهم من المتعاونين مع المتمردين. وأوضحت القيادة العليا لفريق المراقبين العسكريين فيما بعد لممثلي الخاص عن عزمها على التحقيق في هذه الادعاءات واتخاذ الإجراءات التصحيحية حسب الاقتضاء.

٢٩ - ولا تزال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون تقدم المساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان والمنتدى الوطني لحقوق الإنسان لمساعدتهما على الاضطلاع بأنشطة الرصد والإبلاغ والدعوة في مجال حقوق الإنسان في سيراليون. كما تعمل عن كثب مع الأوساط الإنسانية لكفالة قيامها بإدماج مسألة حقوق الإنسان في أنشطتها الراهنة.

٣٠ - وتم بتشجيع من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، إنشاء لجنة لحقوق الإنسان لسيراليون بصورة مؤقتة في كوناكري، تتألف من لجنة سيراليون الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان والمنتدى الوطني لحقوق الإنسان، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون. وتتولى اللجنة تيسير مشاركة مجتمع حقوق الإنسان النشطة في عملية بناء السلام في سيراليون. وفي الأسابيع المقبلة، سيتم، إذا أمكن، نقل عدد هام من أنشطة اللجنة إلى فريتاون.

خامسا - الحالة الإنسانية

٣١ - تدهورت الحالة الإنسانية إلى حد بعيد في سيراليون منذ تقريره السابق، وذلك في أعقاب آخر جولة من جولات القتال التي بلغت ذروتها في الهجوم الذي شنه المتمرّدون على فريتاون في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وتشير التقديرات إلى أن عدد اللاجئين في البلدان المجاورة زاد إلى ٤٥٠ ٠٠٠ شخص، وأن عدد المشردين داخليا بلغ ٧٠٠ ٠٠٠ شخص. وبعد أن وسع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نطاق سيطرته على العاصمة، بلغ عدد المشردين المعروفين من المستضعفين في فريتاون ما يقدر في الوقت الحاضر بـ ٢٠٠ ٠٠٠ شخص منهم نحو ٦٠ ٠٠٠ لجأوا إلى ملعب الكرة الوطني. وهناك أعداد غفيرة أخرى تعيش في الكنائس والمدارس المهجورة.

٣٢ - ودعت المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، ساداكو أوغاتا، عقب جولة في المنطقة استغرقت ثمانية أيام وشملت كوت ديفوار وسيراليون وغينيا وليبيريا، إلى توفير مزيد من الدعم لبرامج إعادة التوطين في المنطقة. وبحثت أيضا مع السلطات الغينية خطط نقل ٥٠ ٠٠٠ لاجئا سيراليونيا بعيدا عن الحدود الغينية منعا لتحول المخيمات إلى قواعد خلفية للمتمردين. ووعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بتقديم أربعة ملايين دولار لمساعدة هذه العملية. ويقدر عدد اللاجئين السيراليونيين الموجودين في غينيا الآن بـ ٣٥٠ ٠٠٠ شخص.

٣٣ - وقد عملت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون على تسهيل تقديم المعونة الإنسانية بأن أتاحت طائراتها العمودية وطائراتها الثابتة الجناحين، قدر الإمكان، لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية.

٣٤ - أما خارج فريتاون، فقد سجلت المنظمة غير الحكومية أوكسفام ٣٠ ٠٠٠ مشرد يعيشون في جزيرة لونغي. وفي المناطق البعيدة داخل البلد، يبدو أن ما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخلها الذين أفادت التقارير أنهم فروا من كينما أثناء اشتداد القتال بين المتمردين وقوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أوائل شباط/فبراير ١٩٩٩ قد عادوا إلى المنطقة. وعلى الرغم من عدم توفر تقارير موثوقة من المناطق النائية في الداخل نظرا لحالة انعدام الأمن، يعتقد أن آلافا أخرى من اللاجئين فروا إلى الأدغال.

٣٥ - ومعاونة السكان المدنيين المستضعفين تتفاقم من جراء ازدياد حدة سوء التغذية، وخاصة بين الأطفال دون سن الخامسة. وتشير الدراسات الاستقصائية الأولية إلى أن نحو ٢٥ في المائة من الأطفال يعانون، في بعض المناطق، من سوء التغذية الحاد. وعلاوة على ذلك، فإن ظروف المرافق الصحية المروعة ظاهرة متفشية والرعاية الصحية غير كافية. وتزداد حدة أمراض الإسهال في جميع المناطق التي يمكن الوصول إليها تقريبا. وبالإضافة إلى ذلك، أدى انقطاع أنشطة التلقيح الروتينية إلى زيادة خطر انتشار الأوبئة. ويعتقد أن بلدة كايلاهون هي منشأ ما يزيد على ٤٠٠ حالة إصابة بالحصبة تم تحديدها حتى الآن بين المشردين في كينما. وعلى الرغم من البدء بحملة تلقيح في كينما بجرعات من مولدات المضادات بلغ عددها ١٠ ٠٠٠ جرعة قدمتها اليونيسيف، فإن هناك العديد من الأطفال الذين لا يتسنى للمجتمع الإنساني الوصول إليهم. وفي الوقت ذاته، يبذل الأطباء والممرضون في مستشفى كونوت وأماكن أخرى قصارى جهودهم لمعالجة ما يقرب من ٥٠٠ ضحية بتر وتشويه يتطلبون عمليات جراحية خطيرة للغاية. وأخيرا، فإن التقارير تشير إلى أن ما يقرب من ٧٥٠ ١ طفلا مفقودون. وهناك قلة ضئيلة منهم أعيدت إلى أسرها في حين يعتقد أن العديد منهم محصورون في مناطق يتعذر الوصول إليها.

٣٦ - ولا تزال الأعمال العدائية المستمرة وما ينجم عنها من حالات انعدام الأمن تحد من قدرة المجتمع الإنساني على تقديم الإغاثة لهؤلاء السكان. ولا تزال الأنشطة الإنسانية محدودة جدا بعد أن تعرضت المكاتب والمخازن والمركبات وإمدادات الإغاثة الخاصة بالخدمات الإنسانية للنهب والتدمير على نطاق واسع.

ولا يزال من المتعذر الوصول برا إلى ما يقرب من ثلثي البلد، وهي منطقة تشمل تقريبا جميع الأراضي الواقعة شمال بورت لوكو، وبو، وكينينا. وكانت نتيجة ذلك أن اقتصرَت الأنشطة الإنسانية على شبه الجزيرة والمحافظتين الجنوبية والغربية، الأمر الذي أدى إلى بقاء الآلاف من أبناء سيراليون محرومين من المساعدات الأساسية. وفي الوقت الحاضر يتم تقديم المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين عن طريق الجو بتكاليف باهظة. وفي هذه الأثناء، حذر برنامج الأغذية العالمي من تفاقم نقص الأغذية في مدينة فريتاون في غضون أسبوع إلى ثلاثة أسابيع ما لم تفتح الطرق المؤدية إليها على وجه السرعة ليتيسر تدفق الواردات التجارية والأغذية من المناطق الداخلية للبلد.

٣٧ - وعلى الرغم من هذه الضغوط، واصل المجتمع الإنساني الدولي عملياته في المناطق التي يتيسر الوصول إليها، لا سيما في الجنوب حيث البرامج مستمرة في بو، وكينينا، وبوجيهون، ومويامبا. ولا يزال الموظفون الإنسانيون الدوليون يقومون برحلات يومية من كوناكري إلى العاصمة، في حين يواصل الموظفون الوطنيون حضورهم بصورة دائمة في المدينة حيث يعملون بالتعاون مع نظرائهم الإنسانيين في الحكومة. وقد تعززت قدرة المجتمع الإنساني على نقل إمدادات وموظفي الإغاثة إلى المناطق التي يتيسر الوصول إليها في البلد بفضل قيام المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية ومكتب الولايات المتحدة لتقديم المساعدة الخارجية في حالات الكوارث باستئجار طائرة عمودية لهذا الغرض.

٣٨ - ولتنسيق العمليات، يقوم المجتمع الإنساني الدولي بالتشاور مع الحكومة بوضع الصيغة النهائية لخطة عمل إنسانية مدتها ٦٠ يوما. وتستند الخطة إلى متطلبات أساسية خمس تتعلق بالتنفيذ. وتشمل هذه ما يلي: تأمين وصول جميع المنظمات الإنسانية بصورة تامة إلى معدات الاتصالات؛ وإقامة تعاون بين الحكومة والوكالات الإنسانية؛ وتوفير أسباب الوصول إلى المساعدات الإنسانية دون عراقيل؛ وتحقيق التنسيق الفعال مع القوات العسكرية وقوات الأمن، وإنشاء قاعدة أمامية للسوقيات في مطار لونغي. ولأن الخطة تقوم على استخدام الأصول الموجودة فقد أحرز تقدم كبير بالفعل. وتم توزيع ما يقرب من ١٤٠ ٠٠٠ طن متري من الأغذية على الفئات المستضعفة في فريتاون بالإضافة إلى ١٠٠ ٠٠٠ طن متري تم توصيلها إلى السكان في المناطق الداخلية التي يمكن الوصول إليها. وهناك ما مجموعه ٢١ عيادة وأربعة مستشفيات تعمل ب طاقتها الكاملة بدعم مقدم من وكالات الأمم المتحدة وشركائها، وما يزيد على ١ ٣٠٠ لفة من الأغذية البلاستيكية و ٤٠ ٠٠٠ لحاف أصبحت موجودة الآن في فريتاون للتوزيع.

٣٩ - إن المجتمع الإنساني ملتزم بمواصلة عمله في تقديم المساعدة رغم انعدام الأمن وصعوبة بيئة العمل. فالعاملون في مجال الإغاثة، والسكان المدنيون بحاجة إلى دعمكم بأن تناشدوا جميع الأطراف في الصراع العودة إلى احترام القانون الإنساني الدولي، وذلك بالاعتراف بحياد جميع المنظمات الإنسانية الدولية وعدم تحيزها، وإعطاء الضمانات الكاملة بتأمين سلامة الموظفين الإنسانيين وأمنهم، بما في ذلك مواد ومعدات الإغاثة؛ ودعوة حكومة سيراليون إلى تأكيد استعدادها للسماح بتدفق المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد دون عراقيل.

سادسا - الجوانب المالية

٤٠ - اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٢٩/٥٣ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، مبلغا قدره ٢٢ مليون دولار لإنشاء وتشغيل بعثة المراقبين للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وتغطي الموارد التي اعتمدها الجمعية العامة تكاليف بدء بعثة المراقبين ومواصلتها بكامل قوامها الذي أذن به قرار مجلس الأمن ١١٨١ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨.

٤١ - فإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة على النحو الموصى به في الفقرة ٥١ أدناه، فإن تكلفة مواصلة بعثة المراقبين أثناء فترة التمديد ستبقى إلى حد بعيد ضمن حدود الموارد التي سبق أن اعتمدها الجمعية العامة.

٤٢ - وفي ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون ١٢,٥ مليون دولار، وفي نفس التاريخ، كان مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام قد بلغ ٦٦٦,٦ مليون دولار.

٤٣ - وفيما يتعلق بالصندوق الاستثماري لدعم جهود الأمم المتحدة فيما يتصل بحفظ السلام في سيراليون، بلغت التبرعات التي وردت حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ نحو ٢,١ مليون دولار. وبلغت النفقات المأذون بها نحو ٠,١ مليون دولار.

سابعا - الملاحظات والتوصيات

٤٤ - لا تزال سيراليون تواجه ظروفًا معقدة وصعبة للغاية محفوفة بمخاطر جسيمة. ورغم أن فريق المراقبين العسكريين قد نجح في إخراج المتمردين من فريتاون وفي استعادة النظام في المناطق المتاخمة لها، فإن العاصمة لا تزال تهددها قوات المتمردين في شبه الجزيرة.

٤٥ - وإني أدين بشدة وبدون تحفظ أعمال القتل العديمة الرحمة والتمثيل الوحشي بالجثث وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان المروعة التي ارتكبتها المتمردون ضد السكان المدنيين الأبرياء في فريتاون، وما ألحقوه من أضرار واسعة الانتشار بالمتلكات. وبالنظر إلى وجود ادعاءات مفادها أن أفراد القوات الموالية للحكومة ربما يكونون مسؤولين بدورهم عن بعض الانتهاكات، فإني أرجو أن تفي الحكومة بتأكيداتها بالتحقيق في هذه الادعاءات وأرحب بتأكيداتها بأن هذه القوات ستتقيد مستقبلا بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٤٦ - والقلق المتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وبمنع حدوث المزيد من الانتهاكات أمر له صلة بصميم النزاع في سيراليون. ولهذا السبب، وبالنظر إلى نطاق الانتهاكات التي ارتكبت مؤخرا في فريتاون وكثرتها

البالغة، فإنني أعتزم إيفاد موظف إضافي معني بحقوق الإنسان لينضم إلى بعثة المراقبين. وسيؤدي ذلك إلى تمكين موظفي حقوق الإنسان في البعثة من توسيع نطاق إبلاغهم عن تجاوزات حقوق الإنسان في سيراليون وتعميق تغطيتهم لها، فضلا عن مواصلة ما يضطلعون به من أنشطة التعاون التقني مع منظمات حقوق الإنسان السيراليونية.

٤٧ - ولا بد من تهئة فريق المراقبين العسكريين لنجاحه في إخراج المتمردين من فريتاون وإعادة قدر من النظام إلى المدينة. كما أشيد بحكومة مالي لمدّها الفريق بقوات إضافية، وبالبلدان المانحة، وخاصة هولندا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، للدعم السوقي الذي قدمته وتواصل تقديمه إلى الفريق.

٤٨ - وإلى أن يتم ذلك، فإنني أحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم السوقي إلى الفريق، والنظر في تقديم المساعدة الثنائية العاجلة إلى حكومة سيراليون في جهودها الرامية إلى إنشاء جيش سيراليوني جديد للدفاع عن البلد. وقد اتخذت حكومتا نيجيريا والمملكة المتحدة الخطوات الأولى في هذا الصدد.

٤٩ - ويمكن أن يؤدي الانسحاب الجزئي المحتمل للقوات النيجيرية من فريق المراقبين العسكريين في أعقاب الانتخابات التي جرت في ذلك البلد وآثار ذلك الانسحاب على الفعالية العسكرية للفريق إلى نشوء الحاجة إلى عملية إعادة تقييم كبرى للحالة. وقد يلزم، على وجه الخصوص، معاودة النظر في النهج المزدوج المتبع حتى الآن، الذي يجمع بين دعم العمليات العسكرية للفريق الرامية إلى حفظ القانون والنظام من ناحية، والاستعداد للتفاوض مع المتمردين من ناحية أخرى. وقد يود مجلس الأمن أن ينظر في الآثار التي يمكن أن تترتب على هذا التطور المحتمل الجديد الذي يتسم بالأهمية.

٥٠ - وأزعم أن أوصل مع الرئيس تايلور متابعة بعض الاقتراحات الواردة في بيان حكومة ليبيريا (S/1999/193). وبما أنه لا تزال هناك عقبات عملية في سبيل تنفيذ الاقتراح الداعي إلى نشر مراقبين للأمم المتحدة على الحدود بين سيراليون وليبيريا، إذ من غير المحتمل أن يجري نشر قوات فريق المراقبين العسكريين اللازمة لحمايتهم، فإنني أرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة للتشجيع على إعادة المقاتلين الليبريين الموجودين في سيراليون إلى ديارهم وعلى نزع سلاحهم وتسريحهم.

٥١ - وقرار الرئيس كبه بالسماح لزعيم الجبهة المتحدة الثورية، العريف فوداي سانكوه، بالاجتماع بزعما المتمردين لإعداد مجموعة متساوقة من المطالب السياسية التي ستشكل الأساس لمفاوضات لاحقة مع الحكومة، يعتبر مبادرة جسورة وقيّمة. وستواصل الأمم المتحدة تيسير إجراء المحادثات عن طريق بذل مساعيها الحميدة حسب الاقتضاء.

٥٢ - ولعل الاجتماع التمهيدي الذي عقده ممثلي الخاص في أبيجان في ٢١ شباط/فبراير مع ممثلي الجبهة المتحدة الثورية، يكون قد ساعد في إرساء الأساس لمفاوضات إضافية، قد تستند إلى اتفاق أبيجان للسلام

الذي وقعته الحكومة والجبهة المتحدة الثورية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وللمضي قدما لا بد للجبهة المتحدة الثورية من الاعتراف بشرعية الحكومة، والموافقة على وقف إطلاق النار، ونبذ العنف، وخاصة الهجمات على المدنيين، والسماح بوصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها في ظروف يتوافر فيها الأمن الكافي.

٥٣ - ووفقا لما ذكرته في تقريره المؤرخ ٧ كانون الثاني/يناير (S/1999/20، الفقرة ٣٧)، فقد أجريت تخفيضات كبيرة في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون منذ نقلها إلى كوناكري، وهي تتألف حاليا من عدد محدود من الأفراد المدنيين والعسكريين الأساسيين بقيادة ممثلي الخاص (انظر المرفق). والقرار الذي اتخذته الحكومة مؤخرا بالسماح لقوداي سانكوه بالاجتماع بزعماء الجبهة المتحدة الثورية في لومي أو بلمكو يفتح الباب لاحتمالات بدء حوار ينبغي تشجيعه. وإذا ما أسفرت المفاوضات بين الحكومة والمتمردين عن نتائج طيبة، فستظل بعثة المراقبين في وضع تستطيع فيه أن تقدم المزيد من المساعدة لعملية السلام. ولذا أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها ثلاثة أشهر، أي حتى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وستظل ولايتها تتمثل في تقديم المعلومات إليّ، وإلى مجلس الأمن من خلالي، عن الحالة في سيراليون بجوانبها السياسية والعسكرية والأمنية والجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان والحالة الإنسانية؛ ومواصلة إقامة اتصالات وثيقة بحكومة سيراليون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق المراقبين العسكريين التابع لها؛ والقيام، بالتشاور الوثيق مع الحكومة، باستكشاف سبل إجراء حوار مع المتمردين بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع؛ وتقديم المشورة إليّ بشأن الإجراءات الإضافية التي يمكن للأمم المتحدة أن تتخذها في حالة حدوث تطورات في سيراليون وحولها؛ والبقاء على استعداد لاتخاذ إجراء سريع، استنادا إلى أي توسّع قد يأذن به مجلس الأمن، للمساعدة في تنفيذ أي اتفاق سلام.

٥٤ - ونظرا للتحسن الذي شهده الوضع الأمني خلال الأيام القليلة الماضية في مدينة فريتاون والمناطق المحيطة بها، أعتزم إعادة إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون في أقرب وقت ممكن. وفي بادئ الأمر على الأقل، ستتم عملية إعادة إنشاء البعثة على نطاق ضيق مع الاهتمام الشديد بالوضع الأمني. لذا، أعتزم زيادة العدد الحالي للمراقبين من ٨ إلى ١٤، وإعادة نشر الموظفين اللازمين لدعم الانتقال إلى فريتاون. وفي غضون ذلك، أذن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من برامج الأمم المتحدة ووكالاتها بإعادة إنشاء وجود محدود في فريتاون.

٥٥ - وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لممثلي الخاص، فرانسيس ج. أوكيلو، وموظفيه. كما أشكر كبير المراقبين العسكريين، العميد سوبهاش س. جوشي والمراقبين العسكريين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، ومنهم الذين جرت إعادتهم إلى الوطن بعد نقل البعثة إلى كوناكري. ويجدر التنويه أيضا بالإسهام الهام الذي قدمه مستشارو الشرطة المدنية الخمسة، قبل عودتهم إلى أوطانهم.

المرفق

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون: المساهمات
المقدمة حتى ١ آذار/ مارس ١٩٩٩

المجموع	آخرون ^(أ)	مراقبون عسكريون	
١		١	الاتحاد الروسي
١		١	باكستان
-		-	زامبيا
-		-	الصين
١		١	قيرغيزستان
١		١	كينيا
-		-	مصر
١		١	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
-		-	نيوزيلندا
٤	٢	٢	الهند
٩	٢	٧(ب)	المجموع

(أ) فريق طبي.

(ب) منهم كبير المراقبين العسكريين.
